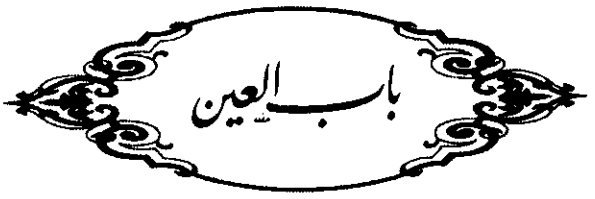

□ ع (العين)

النطق بالعين: العين صوت متوسّط بين الشدة والرخاوة، مجهور (يهتزّ معه الوتران الصوتيان) مخرجه من وسط الحلق (الأصوات اللغوية/ ٧١).

□ ع (عين الكلمة)

(صرف) عين الكلمة المتصرّفة الحرف الثاني منها بحسب الأصل المجرّد. سمّي عينًا أخذًا من وزن الكلمات المتصرّفة بحروف (فَ عَ لَ)، فعين (بيتٍ) الياء، وعين (استعمل) الميم، وعين (قُمْ) الواو المحذوفة، وعين (أَيْنُق) (جمع ناقة) الياء، لأن في الكلمة قلبًا.

□ العاقل وغير العاقل

(نحو وصرف) الأصل إن الأسماء مشتركة بين العاقل وغير العاقل. تقول: رجل كبير، وجبل كبير. ورجال كبار، وجبال كبار. إلا أن العرب خصوا العقلاء بأسماء لا يجوز استعمالها لغيرهم. فمن ذلك:

١- جمع المذكر السالم، تقول: رجالٌ مسلمون، ولا تقول: طيور مُغَرِّدون.

إلّا أنه خرج عن ذلك ألفاظ معينة، جعلوها ملحقة بجمع المذكر السالم، منها: عالمون. علّيّون. أرضون. حَرُّون. ومن جملة ذلك أيضًا جموع تكسير جمعت بواو ونون أو ياء ونون، على صيغة جمع المذكر السالم، تعويضًا عمّا فات من حروفها، منها: بنون، تقول في بعض الإبل: هؤلاء بَنُو مخاضٍ. وهؤلاء بنو لبون. ومنها: عِزُون (جمع عِزَة وهي الجماعة) وسِنون. وعِضون.

٢- أولو (اسم جمع لذو بمعنى صاحب)، فلا تستعمل لغير العقلاء.

٣- الّذين (من الأسماء الموصولة)، أما (الذي) وسائر فروعها الأخرى فللعاقل وغيره.

٤- الأُولى (بمعنى الذين). ولكن يجوز في هذه استعمالها لغير العقلاء على قلة، ولعل ذلك جواز استعمالها للمؤنث.

٥ـ مَنْ الموصولة، والاستفهامية، والشرطية.

٦ـ صيغ معينة من صيغ الجمع، منها أفعلاء، وفُعَلاء. تقول: لي أصدقاءُ كرماءُ. فلا يجمع على هذين الوزنين ما لغير العاقل.

٧ـ ضمائر معينة: هي الضمائر الخاصة بجمع المذكر الغائب وهي: هم. إياهم. واو الجماعة. تقول: الرجال جاءوا ورأيتهم. ولا تقول مثل ذلك في ما لغير العاقل.

أما ضمائر التَّكَلُّم والخطاب فبطبيعة الحال لا تكون إلا للعقلاء.

ما يكون لغير العاقل ولا يكون للعاقل: هذا النوع قليل، منه (ما) الموصولة والاستفهامية والشرطية.

المراد بالعاقل: المراد في هذا المقام بالعاقل الإنسان، وما هو أرقى منه أو يساويه ممن يتصرف بإرادة كالجن والملائكة.

ويدخل في حد العاقل هنا كل جنس الإنسان، وسواء أكان مجنونًا أو عاقلاً، وسواء كان صغيرًا أو كبيرًا، مميزًا أو غير مميز. والموتى داخلون في الحدّ أيضًا.

(بيان) **استعمال ما للعاقل لغير العاقل:** يجوز ذلك على سبيل التنزيل أو التغليب. فمن التنزيل قوله تعالى عن يوسف: **﴿إني رأيتُ أحد عشر كوكبًا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾** ومن التغليب: **﴿ألا إن لله مَنْ في السموات ومَنْ في الأرض﴾**. اهـ.

□ العامل

ر: العمل.

□ العائد

ر: الرابط.

□ العَجُز

(عروض) الشطر الثاني من شطري البيت يسمّى العَجُز، والأول يسمَّى صدر البيت.

□ عدا

(عدا) في الاستثناء مثل (خلا) فيما ثبت لها من أحكام (ر: خلا).

□ العَدَد

أحكام العدد والمعدود:

(١، ٢): **الواحد والاثنان** يذكَّرانِ مع المذَكَّر، فتقول: واحدٌ واثنان. ويؤنثان مع المؤنث، فتقول: واحدة واثنتان. ولا يُجْمع بينهما وبين المعدود. لا تقول: واحِدُ رجلٍ ولا اثنا رجلَيْن، لأنَّ قولَكَ رجلٌ يفيد الجنسية والوحدة، وقولَك: رجلان يفيد الجِنْسيَّةَ وشفع الواحد ـ فلا حاجة إلى الجمع بينهما على سبيل الإضافة. ويجوز الجمع بينهما على طريق الوصفية إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجِنْسِيَّة، كما في قوله تعالى: **﴿وقال الله لا تَتَخذوا الهيْن اثنين إنَّما هو إلَه واحد﴾**، فإنه لو قيل (إلَهَ) ولم يؤكَّد بواحد ـ لم يَحْسُنْ، وربَّما

فهم أن المراد إثبات الإلهية لا الوحدانية (التوضيح ٢/ ٢٤٨، ٢٤٩).

(٣-٩): **الثلاثة والتسعة وما بينهما** يُذَكَّر العدد مع المؤنّث ويؤنّث مع المُذَكَّر. تقولُ ثلاثَةُ رجالٍ وأرْبَعُ نساءٍ. قال الله تعالى: ﴿سخَّرَها عليهم سبْعَ ليالٍ وثمانيَةَ أيّامٍ﴾، وسواء أكانَتْ هذه الأعداد السبعةُ مفردةً أم مُرَكَّبَةً مع العَشَرَة أو مَعْطُوفًا عليها، تقول: رأيت ثلاثَ عَشْرَةَ سيارةً، تحمل سبعةً وستين جنديًا.

وهذا إن ذُكِرَ المَعْدود بعد اسم العَدَد. فلو قُدِّم وجُعِلَ اسم العدد صفةً - جاز إجراء القاعدة وتركها، تقول: مسائلُ تسعٌ ورجال تسعةٌ. وبالعكس. وكذا الحكم لو حُذِفَ المعدود وقُصِدَ معناه، ومنه الحديث: «مَنْ صَامَ رمضَان وأَتْبَعَهُ بستٍّ من شوال فكأنما صامَ الدهْرَ كله» فإنّ حُذِفَ المعدودُ ولم يُقْصَدْ أصلًا بل قُصِدَ اسْمُ العَدَدِ فقط - كانتْ كلُّها بالتاء، تقول: رُبَّ ثلاثةٍ خير من ستة.

ثُمَّ إن تمييز الثلاثة والعشرة وما بَيْنَهُمَا يكون غالبًا بصيغة الجمع.

ويعتبر التذكير والتأنيث في العدد بحال مُفْرَدِ المعدود، فلذلك تقول: ثلاثَةُ إصْطَبْلات وثلاثَةُ حَمَّاماتٍ بالتاء فيهما - اعتبارًا بالإصْطَبْل والحمام فإنهما مذكَّران. ولا تقول: (ثلاثُ) بتركها اعتبارًا بالجمع. وينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فَيُعْكَسُ حكْمُهُ في العدد، فكما تقول: طلحةُ حَضَرَ، وهندٌ شَخْصٌ جميل بالتذكير فيهما - تقول: ثلاثة طَلَحاتٍ وثلاثَةُ أشْخُصٍ بالتاءِ فيهما. فأما قول الشاعر:

فكانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقي
ثَلاثَ شُخُوصٍ كاعَبانِ ومُعْصِرُ

فضرورة. والذي سهَّل ذلك قوله: كاعَبان ومُعْصِرُ، فاتَّصل باللفظ ما يعضدُ المعنى المراد.

وإذا كان المعدود صفةً فالمعْتَبَرُ حَالُ الموصوفِ المنويّ لا حَالُهَا، قال الله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أمثالِهَا﴾ أي: عَشْرُ حسناتٍ أمثالِها، ولولا ذلك لقيل (عَشَرَة) لأن المثل مذكر. ويقولون: ثلاثَةُ دوابٍّ بالتاء إذا قصدوا ذكورًا لأن الدابة صفةٌ في الأصل.

هذا، وحق ما تضاف إليه هذه الأعداد (٣-١٠) أن يكون جمعَ تَكْسيرٍ من أبنيةِ القِلَّة نحو: ثلاثَةُ أفْلُسٍ وأربعةُ أعْبُدٍ وسبعةُ أبْحُرٍ. وتضاف للمفردِ وذلك إذا كان المعدود مئة نحو: ثلاثمئة وتسعمئة. وقد يضاف لجمع التصحيح نحو: ﴿سبعَ سمواتٍ﴾ وخمسُ صلواتٍ، و﴿سبعَ بقراتٍ﴾ ونحو: ﴿سبعَ سُنْبُلاتٍ﴾ (التوضيح ٢/ ٢٤٩-٢٥٣).

(١٠) **العشرة**: إن كانت العشرة مفردة فإنها تُذَكَّرُ مع المؤنث وتؤنث مع المذكر. تقول: عَشَرَةُ رِجَال وعَشْرُ نساء. فإن كانت بالتاءِ حُرِّكَتْ شِينُها بالفتح. وإن كانت بلا تاء سُكِّنَتْ شِينُها.

أما إن كانت مركَّبة مع الأعداد (١-٩)

فإن أحكامَهَا الأربَعَةَ المذكورة أعلاه تَنْعَكِسُ تمامًا كلُّها. فتؤنَّثُ مع المؤنَّثِ، وتُذَكَّرُ مع المذكَّر. وإن كانتْ بالتاءِ سَكَنَتْ شِيْنُهَا، وإن كانَتْ بلا تاءٍ حُرِّكَتْ شِينُها بالفتح. تقول: سَبْعَ عَشْرَةَ امرأةً، وخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا.

(١١-١٩) **الأعداد المركبة**: هي ما بين (١١-١٩) وقد عُلِمَ حُكْمُ كلٍّ من الجزأين مما تقدم. ويبنى العَـدَدُ المركَّب على فتح الجزأين. إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنى - وإلا ثماني (ر: ثمانية).

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب، نحو: **﴿إنِّي رأيْتُ أحَدَ عَشَرَ كوكَبًا﴾ ﴿إنَّ عِدَّةَ الشهورِ عِنْدَ الله اثنا عَشَرَ شَهْرًا﴾** (التوضيح ٢/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢٠-٩٩) ما بين العشرين والتسعة والتسعين يحافِظُ فيه العَقْدُ (عِشْرُونَ. ثلاثُونَ. أربَعُون. . . إلخ) على صورة واحدةٍ مع المعدودِ المذكَّرِ والمؤنث. أما النَّيِّف (واحد واثنان إلخ) فيعامل كما لو كان وحدَهُ كما تقدَّم. تَقُولُ: قُمْتُ بثلاثٍ وعشرينَ ركعةً، مع خمسةٍ وعشرين مُصَلِّيًا. والتمييز يكون مفردًا منصوبًا كما في المثالين (التوضيح ٢/٢٥٥).

(١٠٠ و١٠٠٠): **المئة والألف**: صيغتهما لا تختلف باختلاف المعدود وحقهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: **﴿مائة جلدة﴾ ﴿وألف سنة﴾**. وقد تضاف المئة إلى جمع كقراءة: **﴿ثلاثمائةِ سنين﴾** (التوضيح ٢/٢٥٣).

العدد الترتيبي: يجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما - اسمَ فاعلٍ كما تصوغه من (فَعَل)، فتقول: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ.. إلى العاشر - كما تقول: ضاربٌ، وقاعدٌ. ويجب فيه أبَدًا أن يُذَكَّر مع المُذَكَّر ويؤنَّثَ مع المُؤنَّث - كما يجب ذلك مَعَ ضاربٍ ونحوه، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على وزن اسم الفاعل من أوّل الأمر، فقيل: واحدٌ وواحدةٌ. ولذلك استُغْنِيَ عنه بالأوّلِ وبالأولى، قال تعالى: **﴿ولا تكونوا أوَّل كافرٍ به﴾**.

فإن كنت تريد العدد الترتيبي لما فوق العشرة فلك أن تستعمل (فاعلًا) المذكور مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدًا بمصاحبة العشرة فتقول: حاديَ عَشَرَ بتذكيرهما - وحاديَةَ عَشْرَةَ بتأنيثهما، وكذا تصنع في البواقي، تُذَكِّر اللفظين مع المذكَّر وتُؤَنِّثُهُما مَعَ المؤنث، فتقول: الجُزْءُ الخَامِسَ عَشَرَ - والمَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ. وحيث استعمَلْتَ الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين - فإنك تقلب فتجعل حرف العلة آخرًا، فتقول: الحادي والحادية.

وتَسْتَعْمِلُ (فاعلًا) أيضًا مع العشرين وأخواتها، فتقدمه وتعطف عليه العَقْدَ بالواو، تقول: أصَلِكُمْ في اليوم الثامِنِ والعِشْرِينَ (التوضيح ٢/ ٢٥٧-٢٦٢).

Obeikandl.com

كنايات العدد: هي: كَمْ، وكأيِّ، وكذا (التوضيح ٢/٢٦٣) وبضع ونيِّف. وتعلم أحكام كل منها بالرجوع إلى موضعها من هذا المعجم.

□ العَدْل

(نحو) العدل هو خروج الاسم عن صبغته الأصلية إلى صيغة أخرى (عن ابن الحاجب) لا لتخفيف ولا لمعنًى. ويذكر هذا الاصطلاح في باب المنع من الصرف، فإنهم وجدوا أسماء معينة نطقت بها العرب ممنوعة من الصرف، ولم يجدوا فيها علة أخرى غير العلمية أو الوصفية، فاحتاجوا إلى سبب آخر، فاعتبروا فيها العدل، وقالوا هي ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، أو الوصفية والعدل. ومن هذه الأسماء: عُمَرُ وزُحَل وقُزح، ومنها سَحَر، ومنها أُخَر. ومنها مَثْنَى وثُلاثُ ورُباعُ وأضرابُهُنَّ (التهانوي/ ١٠١٦).

والعدل أربعة أنواع: عدل في الأعلام كعمر وزحل، وعدل في الأعداد كمثنى وثلاث، وعدل في الأوصاف كَغُدَرَ وفُسَقَ، وعدل في المعرف بالألف واللام وهو في كلمة (سَحَرَ) خاصة.

□ العربية

علوم اللغة العربية: ر: اللغة.

□ العرض

العُرْض طَلَبٌ بلين ورفق، ومن أدواته (ألَا) كقوله تعالى: ﴿**ألَا تقاتلون قومًا نكثوا أيمانهم**﴾ (المغني ١/٦٥).

ومن أدواته أيضاً (أَمَا) ر: أَمَا. و(لو) ر: لو، و(لولا) ر: لولا.

□ العَروض

علم العروض علم يبحث في الشعر العربي من جهة أوزانه التي وردت عن العرب، والتي ولَّدها الشعراء في أثناء الحياة الإسلامية، وفي الأصول التي ينبغي للشاعر اتباعها لكي تكون موسيقى شعره منسجمة ذات وقع حسن في السمع، من ناحية الصوت فقط، أعني إن علم العروض مختص بالناحية الصوتية، ولا دَخْل له بمعاني الألفاظ ولا بجريانها على قواعد النحو، ولا بالضرورات الشعرية.

وقد وضع هذا العلمَ مع قرينه علم القافية (ر: القافية) الخليلُ بن أحمد (ـ١٧٠هـ). وضعه بمكة، وسماه (العروض) باسم مكة؛ لأن العروض من أسماء مكة. وقد وضع العِلْمَين كاملين مضبوطين مجهَّزَيْن بمصطلحاتهما. وكلُّ ما استدركه المتأخرونَ هو مسائل فرعية (أهدى سبيل/ ١٦).

ومباحث علم العروض تنحصر في معرفة التفاعيل وأجزائها (ر: التفعيلة) والزحافات (ر: الزحاف) والعلل (ر: العلة) والبحور (ر:

البحر) والوزن العروضي (ره).

□ العَروض

(عــروض) عروض البيت هي التفعيلة الأخيرة من شطره الأول. ففي قول امرئ القيس:

قفـا نبـك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بسِقط اللوى بين الـدخول فحوملِ

العروض هي قوله: (ومنزلِ).

□ عسى

(نحو) عسىٰ فعلٌ دالٌ على الترجّي (في المحبـوب) والإشفـاق (في المكـروه). وهو فعـلٌ جامـد. ويستعمـل على سبـع طرائق نذكرها مرتبة بحسب كثرة الاستعمال.

١ـ عسى زيدٌ أن يقومَ. عسى إخوتُك أن ينجحوا.

٢ـ عسى أن يقومَ زيدٌ. عسى أن ينجَحَ إخوتُك.

٣ـ عسى زيدٌ يقوم. عسى إخوتُك ينجحون.

٤ـ عسى زيد سيقومُ. عسى إخوتُك سينجحون.

٥ـ عسى زيدٌ قائمًا. عسى إخوتُك ناجحين.

٦ـ عساه قائم. عساهم قائمون.

٧ـ عسى زيد قائم. عسى إخوتك ناجحون.

والنحويون يعتبرونها في الصور (١، ٣، ٤، ٥، ٧) فعلًا ناقصًا له اسم مرفوع به، وخبره ما بعد ذلك. أما في الصورة (٢) فهو فعـلٌ تامٌّ رافـع لفـاعله الـذي هو المصـدر المؤول. وأمـا في الصـورة (٦) فقيل هي حرف عامل عمل (إنّ) حملت في ذلك على (لعل).

وحيث قلنا إنها ناقصة فهي بمنزلة: كان زيدٌ قائمًـا. وهذا قول الجمهور. وقيل إنها فعـل متعـدٍّ بمعنى قارب، أو لازمٌ بمعنى قَرُب. والـمَعْنىٰ في الصـورة الأولى: زيدٌ قاربَ القيامَ، أو زيد قرب من أن يقوم، ثم حُذِفَ الجارّ، وهذا مذهب سيبويه (المغني ١/١٣٢).

□ العَصْب

(عروض) ر: الزحاف.

□ عطف البيان

عطف البيان هو: التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفةً، وتخصيصه إن كان نكـرة. ويشتـرط أن يكـون جامدًا ـ بخـلاف النَّعْتِ فإنـه لا يكون إلاّ مشتقًّا أو مؤوَّلًا بالمشتق. كقول الشاعر:

أقْـسَـمَ باللهِ أبـو حفصٍ عُمَـرْ
ما مسَّـهـا من نَقَـبٍ ولا دَبَـرْ

ويوافق البيان متبـوعـه في أربعـة من عشـرة: أوجـه الإعـراب الثـلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعهنّ.

ويصحُّ في عطفِ البيان أن يُعرب بدلَ كلٍّ إن أمكن.

والفرق بين عطف البيانِ وبدل الكلِّ أن بدلَ الكل على تقدير الانفصال، لأن عاملَه في الحقيقة عاملٌ محذوف. أما عطف البيان فعامله عامل متبوعه كالنعت. ففي قولك: هند جاء زيد أخوها، يكون (أخوها) عطف بيان ولا يصح جعله بدلاً لأنه لو قدر بدلاً لخَلَتْ جُمْلَةُ الخبر من رابط (التوضيح ٢/ ٩١، ٩٢).

هذا، وقد يُسْبق عطف البيان بـ(أيْ) كقولك: هذا عسجدٌ أي ذهبٌ (ر: أيْ).

□ عطف النَّسَق

عطف النسق هو التابع المسبوق بحرف من حروف العطف وهي: و، ف، ثم، بل، لكنْ، لا، ليس (التوضيح ٢/ ٩٤) وتعلم أحكام كل منها بالرجوع إلى موضعها من هذا المعجم.

العطف على الضمائر: يعطف على الضمير المنفصل، والضمير المتصل المنصوب ـ بلا شرط، نحو: أنت وأخُوك عالمان ونحو: **﴿جمعناكم والأوَّلين﴾**.

ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزًا كان أو مستترًا إلّا بعد توكيده بضمير منفصل نحو: **﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم﴾**، أو وجود فاصلٍ أيِّ فاصلٍ كان بين المتبوع والتابع نحو: **﴿يدخلونها ومن صلح﴾** ونحو: **﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾**.

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوضِ إلّا بإعادة الخافِض حرفًا كان أو اسمًا، نحو: **﴿فقال لها وللأرض﴾** **﴿فقالوا نعبد إلهك وإله آبائك﴾**. وليس بلازم، قال الله تعالى: **﴿تساءلون به والأرحامِ﴾**. أقول: ومنه قوله تعالى: **﴿وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرامِ﴾** (التوضيح ٢/ ١٠٨-١١٠).

عطف الفعل على الاسم وعكسه: يعطف الفعل على الاسم المُشْبِه له في المعنى، نحو: **﴿فالمغيراتِ صُبْحًا. فأثَرْنَ﴾** ونحو: **﴿صافَّاتٍ ويقبضْنَ﴾**. ويجوز العكس كقول الشاعر:

يا رُبَّ بيضاءَ مِنَ العواهِجِ
أمِّ صبيٍّ قَدْ حَبا أو دارِجِ

ومنه: **﴿يخرجُ الحيَّ من الميِّتِ ومُخْرِجُ الميِّتِ مِنَ الحيِّ﴾** (التوضيح ٢/ ١١١).

عطف الجُمَل: تعطف الجملة على الجملة إذا كان بينهما مناسبة (ر: الفصل والوصل).

□ العَقْد

(أدب) العقد أن يُنْظَم النثر من قرآن أو حديث أو غيره شعرًا، مع تغيير كثير يخرج به عن حد الاقتباس. ومثاله في نظم شيء من القرآن:

أنِلْني بالذي استقرضْتَ خطًّا
وأشهدْ معشرًا قد شاهدوهُ

فإنَّ الله خلاّقَ البرايا
عنَتْ لجَلالِ هيبته الوجوهُ
يقول إذا تداينتم بدين
إلى أجلٍ مُسمًّى فاكتُبوهُ

(التهانوي/ ٩٥٣).

□ العقل

(عروض) ر: الزحاف.

□ العكس والتبديل

(بديع) العكس والتبديل، هو أن يقدَّم في الكلام جزء ثم يؤخَّر، كقول بعضهم: عادات السادات سادات العادات. وكقوله تعالى: ﴿يخرُج الحيَّ من الميِّتِ ويخرجُ الميِّتَ من الحيّ﴾. وكقول الحماسيّ:

فَرَدَّ شعورهن السود بيضًا
وردّ وجوههن البيضَ سودا

وقول أبي الطيب:

فلا مجْدَ في الدنيا لمن قلّ مالُهُ
ولا مال في الدنْيا لمنْ قلّ مجدُهُ

(الإيضاح ٤/٢٦، ٢٧).

□ عَلَّ

علَّ لغة في لَعَلَّ وعملهما واحد (ر: لعل).

□ العَلَم

العَلَمُ نوعان: علم جنس (ر: علم الجنس) وعلم شخص. والعلم الشخصيّ هو: اسمٌ يعيِّنُ مسمّاه مُطْلقًا، أي: من غير قرينةِ تكلُّم، أو إشارةٍ، أو صلةٍ، أو نحوها، بل بمجرَّدِ الوضْعِ أو الغَلَبة. أما ما عدا العَلَمَ من المعارفِ، فإن تعيينَها لمسمَّياتها تعيينٌ مقيَّد، ألاَ ترَى أن ذا الألفِ واللاَّم مثلاً ـ إنما يعين مسماه ما دامت فيه (أل) فإذا فارقته فارقه التعيين، ونحو: (هذا) إنما يعين مسماه ما دام حاضرًا مشارًا إليه. وكذا باقي المعارف.

تقسيمات العلم:

١ـ ينقسم العلَم بحسب ما يطلق العَلَم عليه، فهو إما للعقلاء كخالدٍ ومريمَ، أو للمألوف من القبائل كقريش، والبلاد كعدن، والخيل كلاحقٍ، والإبل كشَدْقم، والبَقَر كعَرَار، والغنم كهَيْلَةَ، والكلاب كواشقٍ، ونحو ذلك، ولا يكون لغير المألوف لعدم الحاجة إلى تمييز أفراده بأسماء خاصة.

٢ـ وينقسم إلى: مُرتَجَل ومنقول، فالمرتجل هو ما استُعمِل من أوَّل الأمر عَلَمًا، (كأُدَد) لرجل، وسعادَ لامرأة (ر: الارتجال).

والمنقول ـ وهو الغالب ـ وهو ما استُعمِل قبل العلمية لغيرها. ونقله: إما من اسمٍ، إمَّا لِحَدَثٍ كزيدٍ وفضلٍ، أو لعَيْنٍ كأَسَد وثَوْرٍ.

وإما من وصف: إما لفاعل كحارثٍ وحَسَنٍ، أو لمفعول كمَنْصُورٍ ومحمَّد.

وإما من فِعْلٍ: إما ماضٍ كشَمَّر، أو مضارع كيَشْكُر.

وإما من جملة: إما فعلية كشاب قرناها، أو اسمية كزيدٌ منطلقٌ. وليس بمسموع

ولكنهم قاسوه.

وعن سيبويه: الأعلام كلها منقولة (وقد نجهل ما نقلت عنه) وعن الزجاج كلها مرتجلة.

أقول: ومما يجد ذكره هنا أن ابن دريدٍ ألَّف كتابه المشهور (الاشتقاق) يبين فيه وجوه نقل الأعلام العربيّة واشتقاقاتِها فليراجع. اهـ.

٣ـ وينقسم العلم أيضًا إلى مفرد: كزيد وهند، وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع:

أ ـ مركب إسناديّ: كبَرَقَ نَحْرُه، وشابَ قرناها. وهذا حُكْمُهُ الحكايةُ، فَيُعرَب بحركاتٍ مقدرةٍ على آخره.

ب ـ مركب مَزْجي: وهو كل كلمتين نُزِّلت ثانيتُهما منزلةَ تاءِ التأنيث مما قبلها. فحكم الأول أن يُفْتَحَ آخره، كبعلَبكَّ وحَضْرَمَوْتَ ـ إلاّ إن كان ياء فيسكن، كمعدي كِربَ، و(قَالِي قَلا).

وحكم الثاني أن يُعْرَب إعراب الممنوع من الصرف (ر٥) إلاّ إن كان كلمة (ويه) فَيُبْنى على الكسر، كسيبَويهِ وعَمْرَوَيْهِ.

جـ ـ مركب إضافي: وهو الغالب ـ وهو كل اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوين مما قبله كعبدِ اللهِ وأبي قحافةَ، وحكمه أن يُجْرَى الأول بحسب العوامل رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويجرّ الثاني بالإضافة.

٤ـ وينقسم العلم أيضًا إلى: اسم، وكنية، ولقب. (ر: كنية. لقب) فإن اجتمع الاسم مع الكنية مع اللقب، أو اجتمع اثنان فقط من الثلاثة فالواجب أن يؤخر اللَّقب عن الاسم، كزيدٍ زينِ العابدين، لأن اللقب شبيه بالنعت. ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، قال الشاعر:

أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ
ما مَسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

أما كيف يعرب المتأخر منهما؟ فإنه يجوز إتباعُ الثاني للأوَّل أو قطعه عنه على كل حال، ويجوز وجهٌ ثالث وهو إضافةُ الأوَّلِ إلى الثاني ما لم يمنع من ذلك مانع. تقول: هذا سعيدٌ كُرْزٌ، أو سعيدٌ كُرْزًا. ويجوز: هذا سعيدُ كرزٍ، فتجوز الإضافة لعدم المانع. وتقول: هذا عبدُالله كرزٌ أو هذا عبدُ الله كرزًا، ولا يجوز: هذا عبدالله كرزٍ، بجر الثاني. لأن أوَّلهما مركب، والمركب لا يضاف (التوضيح ١/ ٦٦ـ٧١).

تنكير العَلَم بالإضافة: إذا أضفت العَلَم سلبته تعريف العلميّة، وكسوته بعدُ تعريفًا إضافيًّا، وجرى مجرى: أخيك، وصديقك، في تعريفهما بالإضافة، كقول الشاعر:

علا زيدنا يوم النَّقَا رأس زيدِكم

وإذا أُضيف العَلَم إلى اللّقب صارا كالاسم الواحد، وسُلِب ما فيه من تعريف العلمية. كما إذا أضيف إلى غير اللقب، وصار التعريف بالإضافة. (الأشباه والنظائر ٢/ ٨٧).

(معاني) **أغراض التعريف بالعلميّة**:

الغرض من تعريف الشيء بالعَلَمِيّة إمّا لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾.

وإما لتعظيمه أو لإهانته، كما في الْكُنىٰ والألقاب المحمودة والمذمومة كقولك: (أبو المعالي حضر) ومثل الكنىٰ والألقاب الأعلام المنقولة من معانٍ محمودةٍ أو مذمومةٍ.

وإما للكناية حيث الاسم صالح لها، نحو قوله تعالى: ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ أي: جهنمي.

وإما لاستلذاذه، وذلك كقول الشاعر:

بالله يا ظَبَيَاتِ القاعِ قلنَ لنا
ليلايَ منكنّ أم ليلى من البشرِ؟

وإمّا لاعتبار آخر مناسب (الإيضاح ١/ ٧٣، ٧٤).

□ العلَم بالغَلَبة

من المعرَّفِ بالإضافة أو بأَلْ ما غَلَبَ على بعض من يستحقُّه حتى آلتحق بالأعلام.

فالأول: كابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن العاص، وابن مسعود، غلبت على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم.

والثاني: كالنجم، والعقبة، والبيت، والمدينة، والأعشى، فالنجم في الأصل يتناول كل نجم، ثم صار علمًا للثُّريَّا. والعقبةُ في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم اختصت بعقبة منى أو أيلة. والبيت يتناول في الأصل كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام. واختصت المدينة بمدينة الرسول عليه الصلاة والسلام. وغلب الأعشى على أعشى همدان. وهو في الأصل: كلّ مَنْ لا يبصر ليلًا. و(أل) هذه زائدة لازمة، إلّا في نداءٍ أو إضافةٍ فيجب حذفها نحو: يا أعشى، ونحو: أعشى تغلب (التوضيح ١/ ١٠٠، ١٠١).

□ عَلَمُ الجِنس

ورد في اللغة طائفة من الأسماء تعامل في الإعراب معاملة الأعلام الشخصية من كل وجه، مع صلاحيتها للاستعمال لكل فرد من أفراد الجنس، مثل (أسامة) بمعنى الأسد. فَسَمَّوْا هذا النوع من الأعلام (عَلَمَ الجنس) وعَرَّفُوهُ بأنه: اسْمٌ يُعيِّن مُسَمَّاه بغير قيدٍ ـ تعيين المحَلَّى بأل الجنسية أو الحضورية. تقول: أسامةُ أجرأ من ثُعَالة، فيكون بمنزلة قولك: الأسد أجرأ من الثعلب، و(أل) في هذين للجنس. وتقول: هذا أسامة مقبلًا، فيكون بمنزلة قولك: هذا الأسد مقبلًا، و(أل) في هذا لتعريف الحضور.

وهذا العلم، يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه يمتنع من دخول أل عليه، ومن الإضافة، ومن الصرف ـ إن كان ذا سبب آخر، كالتأنيث في (أسامة وثعالة)، وكوزن الفعل في (بنات أوبر، وابن آوى) ويبتدأ به، ويأتي الحال منه، كما تقدم

في المثالين.

ويشبه النكرةَ من جهة المعنى، لأنه شائعٌ في أمته لا يختصُّ به واحد دون آخر.

فما الفرق في المعنى بين علم الجنس كأسامة، وبين اسم الجنس كأسد؟ الحق أن اسْمَ الجنس موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قيدٍ معها، فأسدٌ موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وعلم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تَشَخُّصٍ لها مع قطع النظر عن الأفراد، فأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإذا أُطلق على واحد معيَّن فإنّما يراد ما تضمنه من الحقيقة. أما النكرة فموضوعة للفرد المنتشر في أفراد الجنس.

هذا، وأما ما يطلق عليه علم الجنس فهو ثلاثة أنواع:

أحدها: ـ وهو الغالب ـ أعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات كأسامة للأسد، وثُعَالة للثعلب، وأبي جَعْدة للذئب، وأُمّ عِرْيَطٍ للعقرب، وأبي قيس للقرد.

والثاني: أعيان تؤلف، (كهَيَّان بن بَيَّان) للمجهول العين والنسب، و(أبي المَضَاء) للفَرَس، و(أبي الدَّغْفاء) للأحمق.

والثالث: أُمور معنوية، كـ (سبحانَ) للتسبيح، و(كَيسانَ) للغدر، و(يسارِ) للميسرة، و(فجارِ) للفجرة، و(برة) للمبرة (التوضيح ١/ ٧٢، ٧٣).

أقول: أسماء الأيام وأسماء الشهور هي من أعلام الجنس وذلك كيوم السبت ويوم الأحد. وكشعبانَ ورمضانَ وشوّال، وليست أعلامًا شخصية، لأن رمضانَ مثلًا يُطلق على كل شهرٍ تاسعٍ من كل سنةٍ قمريّة. ومن أجلِ العَلَمية وزيادة الألف والنون منع رمضانُ وشعبانُ من الصرف.

□ عَلِمَ

عَلِمَ فعل بمعنى اليقين. وقد يأتي بمعنى الظن. وهو ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (ر: ظن وأخواتها).

□ علم البيان

ر: البيان.

□ علم اللغة

ر: اللغة.

□ علم النحو

ر: النحو.

□ العِلَّة

(الصرف. الأصوات اللغوية) **حروف العلة وحروف اللين والمدّ**: حرف العلة هو الألف اللينة والواو والياء. ثم إن كان حرف العلة ساكنًا سمِّيَ **حرف لِين**. ثم إن كان حرف اللين مسبوقًا بحركة من جِنْسِهِ سمّي أيضًا **حرف مدّ**.

مثاله: الواو في (يُوعِد) حرف علة ولين ومدّ.

والواو في (أوْعد) حرف علة ولينٍ، ولكنه ليس حرف مدّ.

والواو في (وَعَد) حرف علة، ولكنه ليس حرف لين ولا مدّ.

وعلى هذا فالألف اللينة حرف علة ولين ومدّ.

وفي اصطلاح آخر حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذي ليس قبله حركة من جنسه (التهانوي ١/٣٢٤).

المعتل من الأفعال والأسماء: المعتلّ هو كل اسم أو فعل في أصوله حرف من أحرف العلّة. فمثل (مضروب) ليس بمعتلّ إذ الواو فيه زائدة. ثم إن كان حرف العلة فاءًا سُمّي معتلّ الفاء، أو مثالاً (ر: المثال)، وإن كان عينًا سُمّي معتلّ العين أو أجوف (ر: الأجوف)، وإن كان لامًا سُمّي معتلّ اللام أو ناقصًا أو منقوصًا (ر: النّقص). وإن كانت الفاء واللام معتلّتين مثل وَدَى، وَعَى فهو اللفيف المفروق (ر: اللفيف)، وإن كانت العين واللام معتلّتين مثل نَوَى، عوى، أو الفاء والعين مثل وَيْحَ فهو اللفيف المقرون (ر: اللفيف) وقد يكون اللفيف المقرون مضاعفًا مثل: حيَّ (التهانوي/ ١٠٤٥).

و ر. أ: العلة. الإعلال.

□ العِلَّة

(عروض) العلة هي التغيير الذي يطرأ على الأوتاد (ر: الوتد) والأسباب (ر: السبب) في العروض أو الضرب، ثم يلزم في القصيدة كلها. فمثالها في الأسباب حذف السبب كله من فعولن، فتصبح (فعو) ومثالها في الأوتاد زيادة حرف ساكن على (فاعلن) لتصبح (فاعلان).

والعلة إما بالزيادة، وأنواعها ثلاثة: **الترفيل والتذييل، والتسبيغ، ويلحق بها الخَزْم.**

واما علل بالنقص، وأنواعها تسعة: **الحَذْف، والقَطْع، والقَطْف، والبَتْر، والقَصْر، والحَذَذ، والصَّلْم، والوَقْف، والكَشْف.**

ومن العلل ما يجري مجرى الزحاف في عدم اللزوم. وهي **الخَزْم** (بالزاي) **والخَرْم** (بالراء) **والتشعيث، والحذف** (أهدى سبيل/ ٢٠-٣٢).

والمعلومات عن كل من هذه العلل تجده تحت اسمها في هذا المعجم.

□ العلَّة النحوية

العلة هي سبب الظاهرة النحوية. والخليل هو أوّل مَنْ بسط القول في العلل النحوية ثم تبعه فيه النحويون، كلٌ يدلي برأيه في ذلك بحسب ما عنده من البرهان وعمق الاستدلال.

وقد سئل الخليل عن العلل التي يعلِّل بها النحو، فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعِها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُه، وإن لم يُنْقل

ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه عِلّةٌ لما عللته منه... فمثلي كمثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام. فكلّما وقف هذا الرجل على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا... فإن سنح لغيري علة هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

هذا، وإن علل النحاة على ثلاثة أضرب: علل تعليميَّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدلية.

١ـ فأما **التعليمية** فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلُّم كلام العرب. فمن هذا قولنا: إن زيدًا قائمٌ، نُصِبَ (زيدًا) ورفع (قائم) بإنَّ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر. فإن هذه العلة تعني نصب اسم إن ورفع خبرها في أيّ تركيب آخر. وبهذا تعلم أحكام الألفاظ في اللغة العربية.

٢ـ وأما **القياسيّة**، فنحو قولنا: إنما تنصب إنّ الاسم وترفع الخبر لأنها أشبهت الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد. فَحُملت عليه وأُعْمِلَتْ أعماله.

٣ـ وأما **الجدلية النظرية**: فنحو أن يقال: إنّما أشبهت (إنّ) الفعل المتعدي لواحد لعلة كذا وكذا مما يذكره النحاة.

وقد يُسمى النوع الأول بالعلل الأولى، والنوع الثاني بالعلل الثواني، والنوع الثالث بالعلل الثوالث.

والنوع الأول واضح مقبول إن صحت شواهد القاعدة، لأنه هو مضمون القواعد النحوية. وأما الثاني والثالث فهما من فلسفة النحو، والوهم فيهما كثير (الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ومقدمته لشوقي ضيف. القاهرة، دار العروبة، ١٣٧٨هـ).

□ على

على حرف جر، ولها تسعة معان:

١ـ الاستعلاء على المجرور نحو: **﴿وعليها وعلى الفُلْكِ تُحمَلون﴾** **﴿أو أجِدُ على النار هدًى﴾** وقول الحطيئة:

تُشَبُّ لمقرورَيْن يصطليَانِها
وباتَ على النارِ النَّدى والمُحَلِّقُ

وقد يكون الاستعلاء معنويًّا نحو: **﴿ولهُمْ عليَّ ذَنْبٌ﴾** ونحو: **﴿فَضَّلْنا بعضَهُمْ على بعضٍ﴾**.

٢ـ المصاحبة كمع نحو: **﴿وآتى المال على حُبِّه﴾** **﴿وإن ربَّكَ لذو مغفِرَةٍ للناس على ظُلْمِهِمْ﴾**.

٣ـ المجاوزة كعَنْ كقول الشاعر:

إذا رضِيتْ عليّ بنو قَشَيْرٍ
لَعَمْرُ الله أعجبني رِضاها

٤ـ التعليل كاللام، نحو: **﴿ولتكبِّروا الله على ما هداكم﴾**.

٥ـ الظرفية كفي، نحو: **﴿ودخل المدينة على حينِ غفلةٍ﴾**.

٦ـ موافقة (من)، نحو: **﴿إذا اكتالوا**

على الناسِ يستوْفُون﴾.

٧ـ موافقة الباء، نحو: ﴿حقيقٌ على أن لا أقولَ على الله إلاّ الحق﴾.

٨ـ أن تكون زائدة للتعويض أو غيرِه، فالأول كقول الشاعر:

إنَّ الكـريمَ وأبِـيكَ يَعْـتَـمِـلْ
إنْ لم يجِـدْ يومًـا على مَنْ يتَّكِـلْ

أي: من يتَّكلُ عليه. فحذف (عليهِ) وزاد (على) قبل الموصول تعويضًا.

٩ـ أن تكون للاستدراكِ كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوءِ صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى. وقول الشاعر:

فوالله لا أنْـسَـى قتـيلاً رُزِئْـتُـهُ
بجانِبِ قَوْسَى ما بقيتُ على الأرضِ
على أنهـا تَعْـفُـو الكلومُ وإنّـمـا
نُوَكَّـلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ ما يمضي

أي: لكنَّ الجروح تُنسىٰ متى تقادم عهدها، فإنَّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

وتأتي على للإضراب كقول الشاعر:

بكـلٍّ تداوَيْنَـا فلمْ يُشْـفَ ما بِنَـا
على أنَّ قُرْبَ الـدَّارِ خيرٌ من البُعْدِ
على أنّ قربَ الـدارِ ليس بنـافـعٍ
إذا كان مَنْ تهـواهُ ليس بذي ودٍّ

أبطل بعلى الأولى عموم قوله: (لم يشف ما بنا) فقال: بلى إن فيه شفاءَها، ثمَّ أبطل بالثانية قوله: على أن قرب الدار خير من البعد.

وقد تكون (على) اسمًا بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها (مِنْ) كقول الشاعر في وصف قطاةٍ:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بَعْـدَ ما تَمَّ ظِمْـؤُهـا
تَصِـلُّ وعـن قَيْضٍ بزِيزَاء مَجْـهَـلِ

والقيض قشر البيض. والزيزاء الأرض الغليظة. أي: ذهبت من على فَرْخِهـا. (المغني ١/ ١٢٦ـ١٢٨).

□ العِمَاد

العماد هو ضمير الفصل ر: ضمير الفصل.

□ العُمْدة

(نحو) المقصود بالعُمْدة الركن في الجملة. ولا بد في كل جملة من ركنين مُسندٍ ومسند إليه. وهما إما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر. أو ما أصله المبتدأ والخبر. وما سوى ركنَيِ الجملة يسمّى فضلة، كالمفعول به وله وفيه ونحو ذلك. والرفع هو الأصل في إعراب العمدة، والنصب للفضلة، فلو ناب المفعول به عن الفاعل المحذوف أصبح المفعول به عمدة فيُرفع.

□ العمل

(نحو) العامل عند النحاة هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب. فإنَّ تعلُّق الفعل ونحوه من العوامل بالاسم على نواح مختلفة من التعلق، ككون

الاسم فاعلاً للفعل أو مفعولاً له. وهذه معانٍ معقولة تستدعي نصب علامة في آخر الاسم. فجعلوا الإعراب دلالة عليها وجعلوا الفعل ونحوه عاملاً لها، واعتبروا أنّه هو الذي أثر في وجودها كتأثير العامل الحسّي في وجود المعمول.

والعوامل إما لفظية، كالفعل وحروف الجرّ ونحوها وإمّا معنوية كالابتداء الرافع للمبتدأ، وكتجرد المضارع من النواصب والجوازم فإنه عامل رفع الفعل. وعامل الحال في نحو: هذا أخوك قادمًا، هو عامل معنوي وهو معنى الإشارة في (هذا) لا لفظ (هذا) فإنه لفظ لا يؤوّل بالفعل مطلقًا (التهانوي/ ١٠٣٦).

تلخيص أحوال العوامل:

١ـ العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف. وأصل العمل للفعل، ثم لِمَا قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول، ثم لما شُبّه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة. وأمّا أفعل التفضيل فإنه إذا صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر.

ثم إن الوصف يعمل بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف، لأن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقًا في شَبَهِ الفعل، إذ هو حينئذ واقع في موضع هو خاص بالفعل.

٢ـ العوامل في الأسماء لا تعمل في الأفعال، **فإنّ وأنّ** وأخواتُهُمَا من عوامل الأسماء، فلا تعمل في الأفعال. **ولَمْ ولَنْ** تعملان في الأفعال ولا تعملان في الأسماء.

٣ـ العوامل المعنوية هي:

أ: (الابتداء) عامل في المبتدأ، والابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية.

وقال ابن يعيش: والصحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ يكون خبرًا عنه. ثم قال ابن يعيش: والذي أراه، أنّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما عَمِلَ في المبتدأ.

ب: عامل الرفع في الفعل المضارع معنويٌّ، وهو تجرُّده من الناصب والجازم.

وقيل هو تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقًا.

ج: (الخلاف) جعله الفَرّاء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى إلّا، وبعد فاء السببيّة، وبعد واو المعيّة، يريدون بذلك أن الثاني مخالف للأوّل من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه، فهو عندهم نظير (لو تُرِكْتَ والأسَدَ لأكلك) نصبت الأسد لمّا لَمْ تُرِدْ عطف الأسد على الضمير إذ لا يتصور أن يكون التقدير: لو تُرِكْتَ وتُرِكَ الأسَدُ، لأن الأسَدَ لَمْ يُقدَرْ عليه فيترك.

فذهب الكوفيُّون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك أنّا إذا قلنا:

(استوى الماءُ والخشبةَ) لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجّةً فتستوي. فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف.

وكذلك عندهم: زيد أمامَك، وخلفَك، إنما انتصب الظرف **بالخلاف**، لأن الظرف **خلاف** المبتدأ، ولذلك لم يُرْفَعْ: كما يرفع (قائم) من قولك: زيد قائم.

٤ـ أصلُ عمل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصًا بنوع من الإعراب الذي اختص به ذلك المعرب، ولذلك لمّا كان الجزم نوعًا من الإعراب مختصًا بالمضارع، والحرف الجازم مختصّ به، أُعطِيَ المختصّ للمختصّ. وكذا القولُ في حروف الجر.

٥ـ قال السهيلي: الفعل لا يعمل إلاّ فيما يدل عليه لفظه (دلالة تضمّن أو التزام) كالمصدر والفاعل والمفعول به، فلم يعمل الفعل إلاّ فيما دل عليه لفظه، لأنك إذا قلت: (ضَـرَبَ) اقتضى هذا اللفظ ضربًا وضاربًا ومضروبًا، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف (ظاهرٍ أو مقدَّر) كالمفعول معه والظرف.

٦ـ إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف، و(ها) التنبيه، في قولك: مررت بهذا، و(ما) المزيدة في قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله﴾ (عمّا قليلٍ)، و(لا) في نحو جئت بلا زادٍ و﴿لئلا يكونَ للناس﴾ و﴿إنْ لا تفعلوه﴾.

٧ـ قال الكوفيون لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في شيء والآخر عاملاً فيه، وبنوا على ذلك أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وقد جاء لذلك نظائر.

منها: اسم الشرط إذا وقع معمولاً لفعل الشرط، مثل: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ فأينما منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بأينما، وذلك كثير في كلامهم.

٨ـ لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد. (ر: التنازع).

٩ـ مرتبة العامل أن يكون مقدّمًا على المعمول، أما أسماء الشرط والاستفهام فيمتنع تقديم العامل عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام، حيث إنّ لِمَا دلّ عليهما حَقّ الصدارة.

١٠ـ العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، ولهذا لا تتقدم أخبار إنّ وأخواتها عليها، ولا المجرور والمجزوم على الجار والجازم، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعًا، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل.

أقول: وأما الفعل المتصرف فلقوّته يجوز

أن يعمل فيما قبله كقولهم: خيرًا فَعَلتَ، ويحسن حينئذ أن يُقوّى بلام التقوية.

١١ـ قال ابن هشام: العامل الضعيف لا يعمل وهو محذوف، ومن ثَمَّ لا يحذف الجارّ والجازم والناصب للفعل إلاّ في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها. (الأشباه والنظائر ١/ ٢٤١-٢٥٦).

أقول: وأُضيفُ إلى ذلك:

١٢ـ الظرف والمجرور معمولان خفيفان، فيتصرف فيهما بالتقديم والفصل في مواضع لا يجوز فيها ذلك في غيرهما من المعمولات، كقوله تعالى: **﴿ألاَ يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾** فقدم ظرف معمول خبر ليس وهو كتقديم خبرها. ونحو قولهم: (تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها سَعْيٌ لها في رداها) ففصل بالظرف بين المتضايفين. اهـ.

١٣ـ مما يُسْتَغْرَبُ إعمالُهُ الظرف و(الجارّ والمجرور) إن وقعا معمولين لكون عامٍّ محذوف وجوبًا، وذلك عند وقوعهما صفةً أو خبرًا أو حالاً أو نحو ذلك. فإنه إذا حذف متعلَّقهما انتقل الضمير فحلّ فيهما وكان العمل لهما في ما بعدهما، ومثاله: محمد عندك جالسًا. فمحمد مبتدأ، وعندك ظرف منصوب بـ(مستقرٌّ) محذوفًا، وجالسًا حال من ضمير محمد المستتر في (عندك). والحال منصوب بعند لا بمتعلّق عند. (ور: الظرف).

١٤ـ قد يلغى العامل عن العمل (ر: الإلغاء) أو يعلق عن العمل في اللفظ ويعمل في المحل (ر: التعليق) وقد يتنازع عاملان معمولاً واحدًا (ر: التنازع).

١٥ـ العامل في التابع هو العامل في المتبوع (ر: التبعية) اهـ.

أسباب ضعف العامل: يضعف العامل:

١ـ بكونه فرعًا في العمل. فإن الأصل في العمل الفعل، وأما المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة فهي عوامل ضعيفة.

٢ـ ويضعف بتأخره عن معموله.

وفي كلتا الحالتين يحسن إدخال لام على المعمول تسمّى لام التقوية نحو: **﴿مصدقًا لما معهم﴾** **﴿فعّال لما يريد﴾** ونحو: **﴿إن كنتم للرؤيا تَعْبُرُون﴾** وقد اجتمع النوعان في قوله تعالى: **﴿وكانوا لنا عابدين﴾** (التوضيح ١/ ٣٩٠).

□ عن

(نحو) عن حرف جرٍّ معناها المجاوزة. ولم يذكر البصريون لها معنًى سواه، نحو: سافرتُ عن البلد، ورغبت عن كذا، ورميت السَّهم عن القوس. وقيل إنها تخرج إلى معانٍ أخرى، منها البدل نحو: **﴿واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا﴾** وفي الحديث: «صومي عن أمك».

والاستعلاء، نحو قول ذي الإصبع:

لَاهِ ابنُ عمِّكَ، لا أفضلتَ في حَسَبٍ
عنِّي، ولا أنتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي: لله درُّ ابن عمِّك، لا أفضلتَ في حسبٍ عليَّ ولا أنْتَ مالِكِي فَتَسُوسَنِي.

والتعليل، نحو: ﴿وما كان استغفار إبراهيمَ لأبيهِ إلاّ عَنْ موعِدَةٍ﴾.

وقد تكون اسمًا بمعنى (جانب) وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:

١ـ أن يدخل عليها (من) وهو كثيرٌ كقول الشاعر:

فَلَقَدْ أراني للرماحِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يميني تارَةً وأمامي

ويحتمله: ﴿ثم لآتينَّهُمْ من بين أيديهِمْ ومن خلفِهِمْ وعن أيمانِهِمْ وعن شمائلِهِمْ﴾ فَتُقدَّر معطوفةً على مجرور (مِنْ).

٢ـ أن يدخل عليها (على) وذلك نادر كقول الشاعر:

عَلَى عَنْ يميني مرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا
وكيفَ سنوحٌ واليمين قطيعُ

٣ـ أن يكون مجرورها وفاعلُ متعلَّقها ضميريْن لمسمًّى واحد، قاله الأخفش وذلك كقول أَبِي نواس:

دع عَنْكَ لومي فإن اللوم إغراءُ
وداوِني بالّتي كانت هي الداءُ

(المغني ١/٢٢٩).

□ العِنادَ

الاستعارة العنادية أن يُنَزِّلَ الموجود منزلة المعدوم بادعاء أنه لا ثمرة في وجوده فيستوي هو ومن لم يكن موجودًا أصلًا، ومنها قوله تعالى: ﴿أوَمن كان ميتًا فأحييناه﴾ أي: ضالًا فهديناه.

□ عند

(نحو) عِنْدَ اسم لمكان الحضور الحسّي نحو: ﴿فلما رآه مستقرًا عنده﴾ والحضور المعنوي نحو: ﴿قال الذي عندَهُ علمٌ من الكتاب﴾ وللقرب نحو: ﴿عند سِدرة المنتهى. عِنْدَهَا جَنَّةُ المأوى﴾ ونحو: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفَيْنَ الأخيار﴾.

وتأتي أيْضًا للزَّمانِ كذلك نحو: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولى» وجئتُك عندَ طلوع الشمس.

وتعاقِبُ عندَ كلمتان: (لدى) مطلقًا نحو: ﴿وألفيا سيدها لدى الباب﴾ ﴿وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيُهم يكفُلُ مريمَ وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾.

و(لدن) إذا كان المحلُّ محل ابتداءِ غايةٍ نحو: جئتُ من لدن أخيك. وقد اجتمعت مع (عند) في قوله تعالى: ﴿آتيناه رحمةً من عندِنا وعلَّمْنَاهُ من لَدُنَّا عِلْمًا﴾. ولو جيء بـ (عِنْدَ) فيهما أو بـ (لَدُنْ) لصحّ، ولكن تُرِك ذلك دفعًا للتكرار.

وتفترق (لدن) عن (عند) و(لدى):

١ـ بأن لدنْ لا تكون إلا فضلةً، بخلافهما، بدليل: ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾ ﴿وعندنا كتاب حفيظ﴾.

٢ـ بأنَّ جرَّها بمن أكثرُ من نصبِها، حتى إنّها لم تجئ في القرآن منصوبة.

٣ـ وبأنهما معربان وهي مبنية في لغة الأكثرين.

٤ـ وبأنها قد تضاف للجملة كقول الشاعر:

صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ
لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

٥ـ وبأنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في (غُدْوَة) الواقعة بعدها النصبَ على التمييز.

هذا، و(عند) أمكن من (لدى) لأنها تكون ظَرْفًا للأعيان والمعاني، تقول: هذا القولُ عِنْدي صوابٌ، وعندَ فلانٍ علمٌ بهِ. ويمتنع ذلك في لدى. وتقول: عندي مالٌ، وإن كان غائبًا، ولا تقول: لديَّ مالٌ، إلا إذا كان حاضرًا. وزعم المعرّيّ أنَّهُ لا فرقَ بينَ لدى وعند (المغني ١/ ١٣٥، ١٣٦).

□ العهد

العهد أن يسبق للمخاطب علم باسم وارد في القول. فيستحق التعريف.

والعهد **إما ذِكْريٌّ**، بأن ذُكر في كلام سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ عرَّفَ الرسول لأنه ذُكِر في الآية السابقة وهي قوله: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا﴾.

وإما ذهنيٌّ: كقوله تعالى: ﴿إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾.

وإما حضوري: كقولك: (خذ الكتاب) تعني كتابًا حاضرًا أمامك. ونحو: (أغلِقِ البابَ) تعني باب الغرفة التي أنت فيها.

□ العوامل

ر: العمل.

□ عَوْضُ

(نحو) عوضُ ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل (أبدًا)، إلاّ أنّه مختصٌ بالنَّفْيِ. وهو معربٌ إن أُضيف، كقولهم: لا أفْعَلُه عوضَ العائضين. ويكون مبنيًا على الضمِّ إن لم يُضَفْ. وقد يبنى عَلَى الفتح كأَيْنَ، أو على الكسر كأمْسِ. ومن شواهده قول الأعْشى:

رَضِيعَيْ لبانِ ثديِ أُمٍّ تَحالَفَا
بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

أي: تحالفا بالليل لا نتفرّقُ بعد اليوم (المغني ١/١٣١).